

ارتفاع استثمارات البنوك الإسلامية إلى ١٢٦,٩ مليار ريال

● **كتب/ علي محمد** بلغ إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية في نهاية مارس ٢٠١٢ نحو ١٢٦ مليارات و ٩٧٦ مليون ريال مقارنة مع ١٢٦ مليار و ٦٠٧ ملايين ريال في نهاية فبراير ٢٠١٢. وذكرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن استثمارات البنوك الإسلامية ارتفعت بنحو ٥ مليارات و ٢٩٦ مليون ريال وبنسبة انخفاض تقدر بـ ٤,٢٪.



والأسماك ٤,٢ مليار ريال خلال مارس ٢٠١٢. وبحسب البيانات فقد بلغت التحويلات التي منحتها البنوك الإسلامية لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٤٦ مليار و ٩٥٤ مليون ريال، وتمويل الواردات بـ ٢٧ مليار و ٨٩٨ مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ ٥ مليارات و ٩٦١ مليون ريال.

٤١٣ مليون دولار فائض الميزان التجاري العام الماضي

● **كتب/ علي البشري**

سجل الميزان التجاري لبلادنا فائضاً بلغ ٤١٣ مليون دولار في العام الماضي ٢٠١١. وأظهرت بيانات رسمية أولية أن الفائض يرجع إلى ارتفاع الصادرات وتراجع طفيف في الواردات خلال العام الماضي - لأول مرة منذ أربع سنوات تسجل الميزان فائضاً في ميزانها التجاري منذ عام ٢٠٠٦ م حيث بلغ الفائض في ذلك العام ١,٣ مليار دولار غير أن السنوات الأربع اللاحقة سجلت عجزاً متتالياً وصل في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من مليار دولار. وكان عجز الميزان التجاري قد ارتفع في عام ٢٠٠٩ م إلى ٢,٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي ٣٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ م. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨ م إلى ١,٧٣٪ عام ٢٠٠٩ م. ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩ م بنسبة أعلى من قيمة الواردات كما سيرد في الفقرة التالية.



والبقية ويقابها عمالاً حاسماً في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الذي يؤكد أن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسين أسعار النفط العالمية. وينبغي الإشارة هنا إلى أن اتساع وتنوع السلع المستوردة (كبر حجم الواردات) لتغطية الطلب المحلي من المواد الغذائية، والسلع المصنعة والآلات والعدات

تراجع نمو الاستثمارات الخاصة إلى ٤,٢٪



أظهرت دراسة حديثة أن قيمة الاستثمار الخاص بالأسعار الجارية قد شهدت زيادات متتالية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠١٠، ومع ذلك كان معدل النمو المتحقق في جانب الاستثمار الخاص خلال الفترة أقل من النمو المتحقق في جانب الاستثمار العام وبالأخص خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٦ الذي أديهم في تراجع الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار من ٧٨,٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٤٢,٤٪ عام ٢٠١٠ وكذلك تراجع الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي.

ووفقاً للدراسة التي أعدها مدير عام الدراسات والتوقعات الاقتصادية منصور البشري فإن اتجاهات الاستثمارات الخاصة (توزيع الاستثمارات الخاصة على القطاعات الاقتصادية المختلفة) تكشف مؤشراً مهماً لمعرفة التطور الحاصل في الاستثمار الخاص والدور التنموي للقطاع الخاص، بمعنى هل توجهات الاستثمار الخاصة تسير في اتجاه المشاريع الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي المرتفع من حيث إمداد السوق بالسلع والخدمات وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتوظيف قدر أكبر من الأيدي العاملة وبالتالي المساهمة في حل جزء من التحديات والمشاكل الاقتصادية التي يواجهها البلد أم أن الاستثمارات الخاصة توجه نحو المشاريع قليلة العائد الاقتصادي الكلي.

ومثل تحفيز وتشجيع الاستثمارات الخاصة أحد أهم توجهات السياسة الاقتصادية للجمهورية اليمنية نظراً لأهمية الاستثمار الخاص، إلى جانب ما لعبته الظروف والتغيرات العالمية والإقليمية دور في تغير توجهات السياسة العامة للبلد، وبناء على ذلك شهد الاستثمار الخاص معدلات أداء متباينة بين النمو الكبير والنمو المتواضع في عدد من السنين والتراجع في سنيين أخرى. وبينت الدراسات أن المشاريع الاستثمارية المنفذة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٩٢ - ٢٠٠٩ م

● **خاص/ الثورة**

ظهرت دراسة حديثة أن قيمة الاستثمار الخاص بالأسعار الجارية قد شهدت زيادات متتالية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠١٠، ومع ذلك كان معدل النمو المتحقق في جانب الاستثمار الخاص خلال الفترة أقل من النمو المتحقق في جانب الاستثمار العام وبالأخص خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٦ الذي أديهم في تراجع الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار من ٧٨,٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٤٢,٤٪ عام ٢٠١٠ وكذلك تراجع الأهمية النسبية للاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي.

ووفقاً للدراسة التي أعدها مدير عام الدراسات والتوقعات الاقتصادية منصور البشري فإن اتجاهات الاستثمارات الخاصة (توزيع الاستثمارات الخاصة على القطاعات الاقتصادية المختلفة) تكشف مؤشراً مهماً لمعرفة التطور الحاصل في الاستثمار الخاص والدور التنموي للقطاع الخاص، بمعنى هل توجهات الاستثمار الخاصة تسير في اتجاه المشاريع الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي المرتفع من حيث إمداد السوق بالسلع والخدمات وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتوظيف قدر أكبر من الأيدي العاملة وبالتالي المساهمة في حل جزء من التحديات والمشاكل الاقتصادية التي يواجهها البلد أم أن الاستثمارات الخاصة توجه نحو المشاريع قليلة العائد الاقتصادي الكلي.

ومثل تحفيز وتشجيع الاستثمارات الخاصة أحد أهم توجهات السياسة الاقتصادية للجمهورية اليمنية نظراً لأهمية الاستثمار الخاص، إلى جانب ما لعبته الظروف والتغيرات العالمية والإقليمية دور في تغير توجهات السياسة العامة للبلد، وبناء على ذلك شهد الاستثمار الخاص معدلات أداء متباينة بين النمو الكبير والنمو المتواضع في عدد من السنين والتراجع في سنيين أخرى. وبينت الدراسات أن المشاريع الاستثمارية المنفذة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٩٢ - ٢٠٠٩ م

اليمين آفاق واعدة

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

● ظهرت ثمار الجهود التي تبذلها بلادنا منذ إعادة تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م وإلى يومنا وانعكاسها على المؤشر المالي والاقتصادي والتنموي وعملية تحديث البنية التحتية والمشاريع الحديثة في مجالات الصحة والطرق والصرف الصحي والتعليم وتوسيع المطارات كطمار صنعاء الدولي وعدن الدولي وسيئون والمكلا وغيرها من المطارات اليمنية وتأتي هذه التطورات وسط آفاق واعدة ونمو اقتصادي انعكس إيجابياً على المؤسسات المالية والمصرفية والمبنية التحتية الخاصة وشكل دافعاً رئيسياً للاقتصاد والتنمية نظراً لفخامة حجم تمويل المشاريع الكبرى والتي تركزت على تطوير الغاز الطبيعي المسال. فإن المؤسسات المالية والمصرفية والمبنية التحتية استفادت من هذه النشاطات وتولت تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإدارة حسابات الشركات الإقليمية والعالمية العاملة في بلادنا ومنع الفروض والتمويلات الائتمانية. واللاحق منذ عام ١٩٩٠ وحتى يومنا هذا أن هناك صعوداً كبيراً للصورة الإسلامية في السوق اليمنية إلى جانب بنكا المركزي يعمل على تشجيع المنافسة لإساح المجال أمام الخطوات التي يمكن أن تحدث تغييراً جذرياً في بنية الجهاز المصرفي والمالي اليمني وقد حرصت السلطات النقدية على الحفاظ على استقرار السوق من خلال إصدار سلسلة كبيرة من التعاميم شملت عدداً من مجالات كالسياسة النقدية والرقابية والإشرافية وتسبب معدلات الفائدة ومخصصات الديون والحدود القصوى للإقراض والتقارير وسلامة الأموال المودعة للمصارف والمؤسسات المالية في الخارج وشروط منح الائتمان إلى الزبائن من شركات وأفراد قطاع مقاولات وهذا من شأنه عزز قدرة القطاع المالي والمصرفي ومواجهة أي تغيرات مفاجئة والسيسر نحو الآفاق الواعدة والمستقبل المزهرة لخدمة الاقتصاد والتنمية والمجتمع اليمني.

اختتام حملة توعوية خاصة بالحفاظ على البيئة

● **صنعاء/سبأ** اختتمت أمس الأول بمدارس الوتام بمدينة شعوب بأمانة العاصمة حملة توعوية خاصة بحماية البيئة تحت شعار "بيتنا مستقبلكم" نظمتها إدارة المدارس بالتعاون مع مركز التوعية البيئية على مدى يومين. وشهدت الحملة إزالة المخلفات والقمامة المتراكمة في شارع مارب والشوارع المحيطة في عمل تطوعي انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية، وصولاً إلى خلق بيئة صحية نظيفة، وتخلل الحملة محاضرات توعوية حول أهمية الحفاظ على البيئة ومخاطر تراكم المخلفات في الشوارع ألقت من قبل رئيس مركز التوعية البيئية عبدالحليم السكري وأمين عام الجمعية اليمنية للتوعية وحماية البيئة صادق العيصمي. وفي الحفل الذي أقيم بمناسبة إتمام هذه الحملة التوعوية من قبل جميع أفراد المجتمع حدود النقيب إلى أهمية إقامة مثل هذه الحملات التوعوية من قبل جميع أفراد المجتمع في رفء المخلفات من مختلف شوارع والأحياء، مشيراً إلى أن عملية النظافة مسؤولية مجتمعية يجب رفع المخلفات، والحفاظ على المظهر العام بما يسهم في الحد من التلوث وانتشار الأمراض والأوبئة.

وأشاد بهذه المبادرة الطوعية التي تحفز الطلاب على حب النظافة والحفاظ على البيئة بما يمثل ذلك من أهمية للحفاظ على الصحة العامة. فيما ألقت كلمتان من قبل مديرة مدارس الوتام أمينة الوزير ورئيس مجلس الأباء عزيز القبالي تطرقتا إلى الهدف من إقامة مثل هذه الحملة التوعوية في تعزيز القيم الأخلاقية والمفاهيم التوعوية السليمة لدى طلاب المدارس بما يسهمهم على الاهتمام بالحفاظ على البيئة والاهتمام بالنظافة كمبدأ أساسي حد عليه ديننا الإسلامي الحنيف وتخلل الحفل العديد من الفقرات الفنية والمسرحيات والقصائد الشعرية المعبرة عن المناسبة التي قدمت من قبل العديد من المواهب من المدرسة تالت استعراض الحضور. وفي نهاية الحفل تم توزيع شهادات التكريم للمربين والموجهين والتعاونيين في تنظيم الحملة.

وقد نظمت إدارة المدارس على هامش هذه الحملة بازاراً للعام ٢٠١١ - ٢٠١٢ تضمن عرض عدد من المنتجات البديوية والصناعات الحرفية والألعاب ضمن الاحتفال بنهاية العام الدراسي الحالي.

خلال أربعة أشهر

● **عن/سبأ** استقبلت أرسفة المعلا والنفط ورفصيف السياحي لبناء عن خلال الثلث الأول من العام الحالي ٢٠٠٨ سفن تجارية وناقلات نفط.

وأوضح مدير جوارات الميناء البحري عدن العقيد حمود محمد المطري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الرصيف السياحي لبناء التواهي استقبل خلال الفترة نفسها ٢١ سفينة سياحية من جنسيات أوروبية مختلفة أقلت ١٤٧ سائحاً وسائحاً. وأشار إلى أن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المئز والمواد الغذائية من أرسفة المعلا إلى القرن الإقليمي للفترة نفسها بلغت ٦٦٠ سفينة في حين بلغ عدد الواصلين والغاديين عبر ميناء عدن من اليمنيين والغرب والأجانب ألف و٧٠ شخصاً منهم ٤٩٧ واصلوا.



● **عن/سبأ** استقبلت أرسفة المعلا والنفط ورفصيف السياحي لبناء عن خلال الثلث الأول من العام الحالي ٢٠٠٨ سفن تجارية وناقلات نفط. وأوضح مدير جوارات الميناء البحري عدن العقيد حمود محمد المطري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الرصيف السياحي لبناء التواهي استقبل خلال الفترة نفسها ٢١ سفينة سياحية من جنسيات أوروبية مختلفة أقلت ١٤٧ سائحاً وسائحاً. وأشار إلى أن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المئز والمواد الغذائية من أرسفة المعلا إلى القرن الإقليمي للفترة نفسها بلغت ٦٦٠ سفينة في حين بلغ عدد الواصلين والغاديين عبر ميناء عدن من اليمنيين والغرب والأجانب ألف و٧٠ شخصاً منهم ٤٩٧ واصلوا.

القطاعان من مزايا وإمكانات وفرص استثمارية محببة إلا أن حصتهما من إجمالي استثمارات القطاع الخاص منذ إعادة تحقيق الوحدة وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ كانت محدودة ومتواضعة حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الزراعية المنفذة خلال الفترة (٤٤٤) مشروع زراعي ونسبة (١١٪) فقط من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنفذة، فيما بلغ عدد المشاريع السكنية خلال الفترة (٧٧) مشروعاً أي بنسبة (١,٩٪) من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية.

من ناحية ثانية يكشف الأداء الضعيف للاستثمارات الخاصة خلال السنوات الأخيرة بعد تنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية وجود معوقات كبيرة تحد من قدرة الاقتصاد على الاستفادة من الجهود الإصلاحية المختلفة. وأكدت الدراسة أن الفترة القادمة تحتاج إلى وضع اليات جديدة وتمتمزة لزيادة وتوسيع حجم ودور الاستثمارات الخاصة في تحسين فرص النمو الاقتصادي وبالصوره التي تزيد من مساهمته في الموازين الاقتصادية المختلفة بحيث تستوعب العناصر منها تعزيز البنية المواتية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة وزيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في هيكل النفقات العامة للدولة وبالأخص الوجهة البيئية التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.

وعدت إلى الاهتمام بالفعاليات الترويجية عن الاستثمار في اليمن خارجياً وإبراز الفرص الاستثمارية الكثيرة والمجدية، والإمكانات المتاحة، والتسهيلات الخاصة في هذه الجوانب وكذا الاهتمام بدور المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص وموازنتها في عملية جذب الاستثمارات الخارجية واستضافة الوفود التجارية الخارجية وعلى الرغم من أهمية قطاعي الزراعة والأسماك في الاقتصاد اليمني إذ يعتمد عليها أكثر من ٧٢٪ من إجمالي السكان في اليمن (سكان الريف) وفقاً لتتجانح تعداد ٢٠٠٤، فضلاً عما يمتلكه هذان القطاعان من مزايا وإمكانات وفرص استثمارية محببة إلا أن حصتهما من إجمالي استثمارات القطاع الخاص منذ إعادة تحقيق الوحدة وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ كانت محدودة ومتواضعة حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الزراعية المنفذة خلال الفترة (٤٤٤) مشروع زراعي ونسبة (١١٪) فقط من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنفذة، فيما بلغ عدد المشاريع السكنية خلال الفترة (٧٧) مشروعاً أي بنسبة (١,٩٪) من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية.

من ناحية ثانية يكشف الأداء الضعيف للاستثمارات الخاصة خلال السنوات الأخيرة بعد تنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية وجود معوقات كبيرة تحد من قدرة الاقتصاد على الاستفادة من الجهود الإصلاحية المختلفة. وأكدت الدراسة أن الفترة القادمة تحتاج إلى وضع اليات جديدة وتمتمزة لزيادة وتوسيع حجم ودور الاستثمارات الخاصة في تحسين فرص النمو الاقتصادي وبالصوره التي تزيد من مساهمته في الموازين الاقتصادية المختلفة بحيث تستوعب العناصر منها تعزيز البنية المواتية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة وزيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في هيكل النفقات العامة للدولة وبالأخص الوجهة البيئية التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.

وعدت إلى الاهتمام بالفعاليات الترويجية عن الاستثمار في اليمن خارجياً وإبراز الفرص الاستثمارية الكثيرة والمجدية، والإمكانات المتاحة، والتسهيلات الخاصة في هذه الجوانب وكذا الاهتمام بدور المؤسسات الداعمة للقطاع الخاص وموازنتها في عملية جذب الاستثمارات الخارجية واستضافة الوفود التجارية الخارجية وعلى الرغم من أهمية قطاعي الزراعة والأسماك في الاقتصاد اليمني إذ يعتمد عليها أكثر من ٧٢٪ من إجمالي السكان في اليمن (سكان الريف) وفقاً لتتجانح تعداد ٢٠٠٤، فضلاً عما يمتلكه هذان القطاعان من مزايا وإمكانات وفرص استثمارية محببة إلا أن حصتهما من إجمالي استثمارات القطاع الخاص منذ إعادة تحقيق الوحدة وحتى نهاية العام ٢٠٠٩ كانت محدودة ومتواضعة حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الزراعية المنفذة خلال الفترة (٤٤٤) مشروع زراعي ونسبة (١١٪) فقط من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنفذة، فيما بلغ عدد المشاريع السكنية خلال الفترة (٧٧) مشروعاً أي بنسبة (١,٩٪) من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية.

التسوق.. هوس يستنزف ميزانية الأسرة

● **أبسط ما يمكن أن توصف به أنماط الاستهلاك العشوائي أنها تفقد أوليات الانفاق الضرورية وتطعن على القاتورة اليومية، كما أنها تدخل الشخص في اهتمامات وضايقه مالية لا حد لها.. يرجع الأمر إلى عقلية الشراء فيها سواء رجلاً أو امرأة، لكن المرأة هي المعنية بدرجة أساسية كونها قد تتجاوز في انفاقها حدود الضروري وتوسع نحو اقتناء أشياء لا ضرورة لها.**

● **الملاحظ اليوم هو ازدحام الأسواق من الصغار والكبار، فالمناسبات العيادية قد مضت، إذا ماذا.. يفعل هؤلاء في الأسواق؟ هل يشترون أم أن هوس التسوق قد سيطر عليهم؟ تحقيق/ نجلاء علي الشيباني**

● **النساء الأكثر هوساً بالشراء لطبيعتن وجهن للتسوق علماء النفس: عروض التخفيضات من أسباب الإقبال على المحلات التجارية**

ويقول: إذا لم يكن الزبون راعياً في الشراء هذه المرة وهذه التسوق فقط فاسألوني في ترويجي للبضاعة سوف يجعله يفكر في العودة لبنا ثانية للشراء وبهذه الطريقة أنا لن أخسر شيئاً وإنما بالعكس أكون قد كسبت الزبائن والخسارة غير وارده. يضيف محمد مياس، صاحب محل أدوات تجميل وغطورات، الناس هذه الأيام أصبحوا مهوسين بالشراء بصورة كبيرة ورغم الغلاء خاصة النساء فهن لا يتقلعن عن زيارة المحل لشراء أدوات التجميل والاكسسوارات والتعطر والبخور وغيرها من الأشياء. ويضيف عبدالله مضمون، صاحب محل الإلكترونيات أن الرجال أيضاً أصبحوا مهوسين بشراء الإلكترونيات بصورة ملحوظة هذه الأيام خاصة أغلفة الموبايل وتوصيلات الكمبيوتر، ونجد شياً يطلبون أجهزة بمواصفات حديثة وهذا دليل قاطع على أنهم يتابعون كل جديد في السوق من الإلكترونيات وإذا لم يتوفر لدى يطلبون مني حضارهم ويضمنون لي الشراء.

● **ظاهرة مرضية** التسوق يصعب أمراً طبيعياً إذا كان محافظاً على التوازن بين حاجة الفرد وقدرته المالية أما إذا كان خلاف ذلك فإن الأمر بحاجة إلى معالجة سريعة خاصة إذا كان

مارستها.. مريم عثمان هو أيتها الوحيدة هي التسوق.. تقول: أحب التسوق وأجد فيه متعتي بالتنقل بين المحلات والبحث عن جديد في السوق شيء رائع حتى أنني تمكنت من معرفة كل كبيرة وصغيرة في الأسواق، وكذا مقتنيات الباعة في العريبات على الأرصعة هذا الأمر يجعلني أخسر مبالغ باهظة في المواصلات والشراء وقد اشترى أحياناً أشياء غير ضرورية ولا أعرف كيف أتخلص من هذه العادة التي يتضايق منها أفراد اسرتي لكنها تعصبني كثيراً..

وتضيف أن الفراغ الملل والمال عوامل متعددة تدفع الشباب والشابات للتوجه إلى الأسواق لإفراغ طاقتهم الكامنة في التسوق والاستمرار في رحلة البحث شبه اليومية. أحلام القبلي وانتصار محمود هما أيضاً اصبحتا تعشقان التسوق لدرجة أنهن تخرجان للتسوق بحجة الشراء فتفسران مبالغ للمواصلات وكذا شراء أشياء لا حاجة لها فيتحول الأمر إلى إسراف وهذا الأمر يرجع لساعات الفراغ الطويلة والقائلة التي تدفعها للخروج إلى السوق بحثاً عن المتعة وتغيير الجو.

صالح الرداعي موظف يهتم بمظهره كثيراً وهو يفضل الخروج للسوق من حين لآخر فهو يشتري البديل والأخذية وكذا القمصان التي تظهر في الأسواق فهو يفضل ارتداء البديل

● **الموظف/عبد السلام غازي يقول:** أكثر الأشخاص هوساً بالتسوق هم النساء خاصة المرأة العاملة التي تسعى دائماً، لأن يكون مظهرها جيداً أمام الآخرين ودائماً ترغب أن تبدو جميلة أمام رفيقاتها الموظفات اللواتي أصبحن يعتبرن المظهر الخارجي التميز أهم الأشياء، وأما الرجال فأكثر همهم الحصول على الإلكترونيات.

وعلى العكس تماماً يعتقد خليل خضر أن الإزحام في الأسواق هوس طلاب الجامعة الشباب في متابعه كل جديد من ملابس وأجهزة الكترونية حديثة وأخذية راقية فالرجال أيضاً يهتمون بمظهرهم بصورة كبيرة.. ويقول: لا يمر يومان أو ثلاثة إلا ويقوم أنا وزملائي بزيارة السوق للبحث عن جديد والشراء.. الموظفة لبنى المخلافي: لها وجهة نظر خاصة فهي ترى أن سبب الإزحام في الأسواق يعود إلى أصحاب المحلات التجارية الذين يقومون بإخراج البضائع الجديدة بعد انتهاء العيد وعرضها بأسعار جيدة لهذا فانا وصديقاتي لا نفضل شراء الملابس والأشياء الخاصة في أيام الأعياد وإنما ننتظر حتى تنتهي المناسبات العيادية ونتوجه بعدها إلى الأسواق للشراء، وهكذا كل عام.

● **متعه التسوق** كل منا لديه هواية يفضلها ويجب